القياس عند ابن جنّي في ضوء جهود الدارسين العراقيّين

الباحثة: أطياف مرعب داخل العباديّ د. نهلة عبد الله الوائليّ
جامعة واسط /كليّة التربيّة للعلوم الانسانية

الخلاصة:

لا يخفى أثر ابن جنّي في الدراسات النّحويّة الحديثة وكان للدارسين العراقيّين نصيباً من هذا الاهتمام ، وتناول هذا البحث القياس عند ابن جنّي الذي يعدّ أصلًا من أصول التفكير النحويّ في ضوء جهود الدارسين العراقيّين لتبيين آرائهم في هذا الميدان ؛ إذ أنّ هناك أكثر من باحث فصّل القول في هذا الأصل عند ابن جنّي منهم الدكتور فاضل السّامرائيّ في (ابن جنّي النحويّ) والدكتور حسام سعيد النعيميّ في (الدراسات اللهجيّة والصوتية عند ابن جنّي) والدكتور حسن سلمان حسين في (الاتّساع في اللغة عند ابن جنّي) والدكتور مصطفى حامد مصطفى في (الأصول النّحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي).

Benjini's analogy in the light of the efforts of the Iraqi students

Dr.Nahla Abdullah AI.Waeli Atyaf Maeab Dakhil AI.eabbadi

College of Education / Wasit University

Abstract

The impact of Ibn Jenni is not hidden in modern grammatical studies, and Iraqi scholars have a share of this interest, and this research dealt with analogy with Ibn Jenni, who is considered one of the origins of grammatical thinking in light of the efforts of Iraqi scholars to show their views in this field; As there is more than one researcher who detailed the saying about this origin with Ibn Jinni, including Dr. Fadel Al-Samarra'i in (Ibn Jinni Al-Nahwi), Dr. Hossam Saeed Al-Nami in "The Phonetic and Phonological Studies of Ibn Jinni" and Dr. Hassan Salman Hussein in "The Spread in the Language of Ibn Jinni" And Dr. Mustafa Hamid Mustafa in (the grammatical origins of Abu Ali Al-Farsi and Ibn Jinni)

القياس

القياس (لغة):" **قيس: القَيْسُ مصدرُ قِسْتُ. والقَيسُ بمنزلةِ القَدْر، وعُودٌ قَيسُ إصبعٍ أي قَدْرُ إصْبعٍ، وقِس هذا بذاك قِياساً وقَيساً، والمِقياس: المِقدارُ**" (١) .

أمّا **اصطلاحًا** : فقد عرّفه ابن الأنباريّ (ت٥٨٨هـ) بقوله: "**أَما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه**" (٢).

وقد عرّف المحدثون القياس ، ومن ذلك ما قدّمه الدكتور **إبراهيم أنيس** قائلًا :"**وهو لدى القدماء الأساس الذي نبني عليه كل ما نستنبطه من قواعد في اللغة ، أو صيغ في كلماتها ، أو دلالات في بعض ألفاظها** "(٣).

ممّا لا شكّ فيه أنَّ النحويّين رأوا النحو العربيّ قياسًا، والقياس نحوًا، حتى قيل: " **إنما النحو قياسٌ يتّبعْ**" (٤). فالنحو ليس إلّا استقراء كلام العرب ثمَّ القياس عليه، وهم يعتمدون عليه إذا كان المنقول من العرب مستفيضًا بحيث يُطمأنّ إلى أنَّه كثر كثرة أرادوا معها القياس عليه (٥).

ويبقى القياس الطريق الطبيعيّ الذي يسلكه الدارس من أجل استنباط الأحكام اللغويّة والنحويّة؛ لأنَّه حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سُمع من تعابير وأساليب كانت قد عُرفت (٦)، وقد اهتم النحويّون القدماء والمحدثون بالقياس ؛ لأنَّه وسيلة للتفكير الاستنباطيّ، تنطلق من حمل الجزء على الكلّ (٧).

وقد قام النحو على الدليلين: النقليّ(السماع) والعقليّ(القياس)، فالقياس يمثل الجانب العقليّ في بناء النحو، وهذا ما أشار إليه ابن الأنباريّ بقوله : "**فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً** "(٨) .

فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره، لثبوته بالدلالة القاطعة، حتى قيل في حدّ النحو "**علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولانعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة والبراهين الساطعة** "(٩) . لذلك أرتبط النحو بالقياس؛ لأنَّ "**النحو كله قياس**"(١٠).

ونشأ القياس النحويّ فطريًّا، متأثرًا بالقياس الفقهيّ ، وكانت مسائله محدّدة تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظواهر المتقاربة ، ثمّ يُستنبط من هذه الأشباه والنظائر أصولٌ ومقاييسُ وأحكامٌ [١١] . وجاءت لفظة (القياس) مقترنة بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧هـ) الذي يُعدّ أوّل من بَعجَ النحو ومدّ القياس والعلل، فكان النحو قبله يعتمد على السماع في مجمل قضاياه ، وكان مستغلقًا فبعجه[١٢] ، وبعده أصبح القياس أصلًا من أصول الدرس النحويّ، وتمثلت هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أكثر منه وتوسّع فيه، فقد عُرف بتصحيح القياس، حتّى وصل إلى أيدي سيبويه ناضجًا، ثمّ دخل القياس مرحلة التنظير وأصبح ذا حدّ وشروط وأركان متأثرًا ببيئة الفقهاء[١٣]، ولا بُدّ لكلّ قياس من أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة، وذلك مثل اسم أسند الفعل إليه مقدّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمّ فاعله ، والحكم هو الرفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد[١٤]، ويُقسّم القياس على ثلاثة أقسام :قياس علّة، وقياس شبه، وقياس الطّرد [١٥].

فالقياس إذا راعيت فيه العلّة سمّى (قياس العلّة) كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد، وهي علّة مناسبة لإجراء هذا الحكم، أمّا إذا كانت العلّة غير مناسبة سمّى (قياس الطرد)، كتعليل بناء (ليس) لأنّها فعل جامد، وهو ليس بحجّة عند الأكثرين، وإذا لم تراعَ فيه العلّة سمّى (قياس الشبه) كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علّة تذكر مجرد هذا الشبه [١٦]. وباتت عجلة القياس في تقدّم مستمرّ حتّى اكتمل منهجه على يد أبي عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي؛ إذ تحوّل القياس عندهم إلى رياضة عقليّة، وبوبا السماع والقياس تبويبًا نظريًّا [١٧]، ولقد تبوأ ابن جنّي ذروة القياس وفلسفته، وكان أعلى علماء العربيّة كعبًا في جميع عصورها، وجاعلًا القياس الأصل الثاني من الأصول النحويّة بعد السماع، ولم يختلف في منهجه عن أستاذه أبي عليّ الفارسيّ إلّا قليلًا [١٨]. وصرّح ابن جنّي بأهمّيّة القياس وما يقوم به من دور كبير في تخفيف العبء على من يهمهم أمر اللغة ووضع قوانينها؛ إذ قال: "**ولكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما ما لا بدّ من تقبله كهيئته، لا بوصيَّة فيه، ولا تنبيه عليه؛ نحو حجر، ودار، وما تقدّم؛ ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخفّ الكُلْفة في عمله على الناس، فقنّنوه وفَصّلوه**" [١٩].

إنَّ عناية ابن جنّي بالقياس لفتت إنتباه الدارس العراقيّ وأدلى دلوه فيه، فقد لخص الدكتور **فاضل السامرائيّ** موقف ابن جنّي من القياس بما يأتي :

١ــ أنَّ في اللغة العربيّة ما هو مطّرد في القياس، والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو (قامَ زيدٌ)، و(ضربتُ عمرًا)، و(مررتُ بسعيدٍ) .

٢ـ مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال، نحو الماضي من يَذَر ويَدَع، وكذلك قولهم :(مَكانٌ مُبقِل) .

٣ـ مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس، نحو قولهم : (اخْوَص الرِمْث)، و(أغْيَلت المرأةُ)، و(اسْتَنْوَق الجملُ).

٤. الشّاذّ في القياس والاستعمال جميعًا، كتتميم مفعول فيما عينه واو، نحو (ثوبٌ مَصْوُون).

٥ـ قد يكثر الشيء وهو ليس بقياس ، ويقلّ الشيء وهو القياس ، كالنسب إلى شَنُوءَة : شَنَئِيّ ، فلك أن تقيس عليه في الإضافة إلى (فَعُولَة)، ومن الأوّل مثل قولهم في ثَقِيف: ثَقَفيّ، وفي قُرَيش: قَرَشيّ.

٦ ــ إذا تعارض السماع والقياس، نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، نحو قوله تعالى : ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشّيطَانُ**﴾ [المجادلة:١٩] فهذا ليس بقياس، لكن لا بدَّ من قبوله .

٧ـ قد تستغني العرب عن القياس باللفظ آخر، كاستغنائهم عن وذر ودع بترك.

٨ــ إذا ورد الشيء وكان القياس واجب له حكمًا، وكان من الجائز أن يرد السّماع بضدّ ذلك، فلا يتوقف عن ذلك إلى أن يأتي السماع بضدّ ذلك، ويقطع بظاهر القياس مثل (نون) عنتر، وعنبر، وقرناس، يحكم بأصالتها، وإن كان يجوز أن يرد سماع حاكمًا بزيادتها، فلا يتوقف عن ذلك، لإنتظار ورود السماع [٢٠].

يبدو أنَّ الدكتور **فاضل السامرائيّ** قد لخص في هذه النقاط المحاور الرئيسة في القياس عند ابن جنّي إلّا أنَّه غفل عن قول ابن جنّي :" **أن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يُلْوِ بنصّ أو ينْتهك حُرْمة شرع. فقسْ على ما ترى**" [٢١].فنصّ ابن جنّي هذا انطلقت منه فكرة التوسّع في القياس لمختلف الاستعمالات اللغويّة .

ولم يبتعد الدكتور **حسام سعيد النعيميّ** كثيرًا عمّا ذهب إليه الدكتور **فاضل السامرائيّ** ؛إذ قال"**وجدنا ابن جني مولعا بالقياس كثير الأخذ به ناصحاً بتأمله**"[٢٢]. ويرى أنَّه على شدّة ولعه بالقياس، يؤكّد حقيقة لغويّة مهمّة، وهي أنَّ اللّغة لا تُؤخذ كلّها بالقياس، وذهب

أيضًا إلى أنَّ ابن جني كان يرى أنَّ القياس يكون على ما كَثُر استعماله، وإذا تعارض السماع والقياس كان يقدّم المسموع ، غير أنَّه يرى أنَّ ابن جنّي لم يجعل القياس المخالف للسماع عديم الفائدة، بل جعله ذخيرة للمحدثين، فهو كلام العرب ما دام على القياس [٢٣] .

والحقّ أنَّ ما أشار إليه الدكتور**حسام سعيد النعيمي** في قياس ابن جنّي على ما كَثُر استعماله ليس منهجًا عامًّا عنده وإنَّما الغالب على منهجه ذلك ، وإلّا ما الفائدة من الباب الذي عقده في الخصائص (في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه) الذي ذكر فيه جواز القياس على المفرد؛ إذ قال :" **وذلك أن يقِل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس.الأوّل قولهم في النسب إلى شَنُوءةَ: شَنَئِيّ**"[٢٤].

فابن جنّي في قياسه على المفرد خالف ما سار عليه معظم النحويّون البصريّون، وأنَّه قسّم المفرد الذي يصحّ قبوله على ثلاثة أقسام:

الأوّل : أن يكون المسموع مطردًا، لا نظير له من الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل عند العرب ويحتجّ به ويقاس عليه إجماعًا، مثل النسب إلى شَنُوءة :شَنَئِيّ.

الثاني: أن يكون المسموع فردًا، أي إنَّ المتكلّم به واحد ويخالف ما هو عليه الجمهور، بشرط أن يكون المتكلّم به فصيحًا، ما عدا هذا الذي أنفرد به، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس، إلّا أنَّه لم يرد به استعمال، إلّا من جهة ذلك الإنسان، فالأولى . عند ابن جنّي . أن يحسن الظنّ به ؛ لأنَّه يمكن أن يكون وقع ذلك له من لغة قديمة قد حال عهدها وعفا رسمها .

الثالث :أن يكون المسموع مفردًا انفرد المتكلّم به، ولم يسمع من غيره ما يوافقه أو يخالفه، بشرط أن يكون المتكلّم به فصيحًا كابن أحمر الباهليّ[٢٥].

ويرى الدكتور**حسن سلمان حسين** أنَّ القياس عند ابن جنّي بات معيارًا لتوسيع الأخذ باللغة المخالفة، وأنَّه كان يؤمن بسعة القياس، كما يسلّم بأنَّ لكلّ لغة قياسها الخاص بها، وإن خالفت غيرها بقوّة القياس، فلا يجوز أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، وأنَّ اختلاف الأقيسة هذا يُعدّ عاملًا من عوامل الاتّساع، نابعًا من أَخْذِ ابن جنّي باختلاف اللغات وأقيستها، وأنَّ هذا الاختلاف ذو أثر كبير في إغناء اللغة المشتركة بأنواع من الاستعمال اللغويّ [٢٦].

ومن اتّساع القياس عند ابن جنّي أيضًا ما ذهب إليه الدكتور **رحيم جمعة الخزرجيّ** من أنَّ ابن جنّي اقتفى أثر شيخه أبي عليّ الفارسيّ وسار على نهجه في القياس، وأنَّ القياس عنده تعدى الاستعمال أو الشذوذ في كلام العرب إلى طريقة نظم الشعر، وقياس طريقة نظم الشعر في الضرورة الشعريّة على طريقة العرب القدماء؛ لأنَّ ما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا [٢٧].

وذهب الدكتور **ماجد جميل كاظم** إلى الرأي نفسه؛ إذ يرى أنَّ منهج ابن جنّي كان التسامح والتوسّع في القياس كشيخه، وأنَّه أعطى أهمّيّة وقيمة كبرى للفرد وتصرّفاته في الاستعمالات اللغويّة ، وصلاحيّة في التطوير والتغيير، بإدخال المتكلّم عاملًا رئيسًا في الظاهرة النحويّة [٢٨]، ويرى أنَّ خير دليل على اتّساع ابن جنّي في القياس هو كتابه (المحتسب) الذي عقده للقراءات الشاذّة والاحتجاج والثقة بها، والذي ابتعد فيه عن المذهب البصريّ؛ لأنَّهم كانوا لا يحتجّون بالقراءات إلّا التي تتّفق مع أصولهم وقواعدهم[٢٩].

ويبدو أنَّ التشابه الكبير بين ابن جنّي وشيخه أبي عليّ الفارسيّ في موقفهما من القياس، هو أنَّهما كتبا مؤلفاتهما بروح النحو من دون الأكتراث لمذهبهما النحويّ، وأنَّهما كانا يتركان القياس أبدًا للسماع، ويلجأن إليه إذا عُدم السمع في الشيء، ألا ترى أنَّ هناك أشياءَ كثيرةً تجوز في القياس، نحو استعمال الماضي من يَذر ويَدع ، ثمَّ لا يجيء به سماع فيطرح ويرفض ولا يؤخذ به [٣٠].

ووقف الدكتور **مصطفى حامد مصطفى** وقفة طويلة من القياس عند ابن جنّي، وفصّل فيها القول مستفيدًا من آراء سابقيه، غير أنَّه لم يبتعد كثيرًا عمّا أدلى به من سبقه في هذا المجال ، ولعلّ أوّل ما وجده أنَّ ابن جنّي قد وسّع القياس توسّعًا كبيرًا، وقسّم اللغة على قسمين: قسمًا يدرك بالقياس، وقسمًا لا يؤخذ إلّا بالسماع، ويرى أنَّ هذا التقسيم عند ابن جنّي من الأسس المنهجية في دراسة اللغة التي احتذى فيها حذوه اللغويّون والنحويّون فيها واعتمدوا عليه [٣١]

ومن السمات البارزة التي وجدها الدكتور **مصطفى حامد مصطفى** في قياس ابن جنّي أنَّه كان يفاضل بين القياسين ليقوّي قياسًا على آخر، أو أنَّه يرفض بعض الأقيسة ويصفها بالضعف ، ويرى أنَّ ابن جنّي اتّبع طريقًا وسطًا، وسلوكًا يتّسم بالتوازن والاعتدال بإفساحه لمجال القياس في(الشعر والنثر) من جهة، وضبطه لحدوده من جهة أُخرى، يسوقه إلى

ذلك منهجه في القياس الذي أعطاه وسائل التجريد والتعميم ، ويقوده اطّلاعه الواسع، على النصوص العربيّة الصحيحة، وحَذْقُهُ لأساليب العرب في استعمالها(٣٢).

ويرى أنَّ من الضوابط القياسيّة عند ابن جنّي، أنَّه كان يقيس على المطَّرد، ولا يعتد بالقليل غالبًا، سالكًا مسلك شيوخه من البصريّين ، وأنَّ الحكم النحويّ عنده على الأكثر والشائع عند العرب، لكنّه لم يحدّد كمًّا ورقمًا معينًا لهذا الكثير، فكان لا يقيس إلّا على ما كانت كثرته مقنعة بحسب تقديره ، ولكن كثرة الشيء في القياس عند ابن جنّي لا تشفع للمتكلّم لاستعماله؛ لأنَّ القياس عنده أبدًا وراء الاستعمال لا أمامه، وهو من الأدلّة القويّة عنده، وكان العلماء يسيرون وراء كلام العرب، ومنه استنبطوا قواعدهم(٣٣).

أمّا القليل الوارد من العرب فيرى أنَّ موقف ابن جنّي منه هو موقف سيبويه؛ إذ قال :" **أمّا موقفه من القليل هو موقف سيبويه الذي كان يقيس على الكثير المطرد، ويقيس على القليل، إذا هذا القليل هو كلّ ما ورد عن العرب**" (٣٤).

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه من المساواة بين موقف ابن جنّي وموقف سيبويه من القليل الوارد عن العرب فيه وجهة نظر؛ لأنَّ سيبويه قد صرّح في كتابه أنَّه لايقيس على القليل، وجعل هذا القليل نوادرَ، تحفظ ولا يقاس عليها؛ إذ قال :"**إنّما هذا الأقَلُّ نوادرُ، تُحفَظ عن العرب، ولا يقاس عَليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه**"(٣٥) . أمّا ابن جنّي فقد قاس على هذا القليل و قسّمه على ثلاثة أقسام وقد سبقت الإشارة إلى ذلك(٣٦)، وبذلك يكون ابن جنّي قد سبق بهذه اللفتة ما جاءت به النظريّة الحديثة التي تسمّى بنظرية (الطبقات السفلى)، التي تقول: إنَّ أيّ لغة يتكلّم بها البشر، إنَّما هي عبارة عن كومة أنقاض، تجمّعت فيها مختلف اللغات القديمة التي تكلّم بها منذ أن سكنت هذه المنطقة وحتى اليوم (٣٧).

ويبدو أنَّ هذا الاختلاف بين علماء العربيّة في القياس على القليل يرجع إلى أسباب تتعلّق بطبيعة العالم نفسه أو إلى مرجعيّاته الفكريّة، وجهوده في معرفة الشواهد، أو ما يتعلّق بنظرتهم إليها، أو لمن رويت عنه(٣٨).

ويرى الدكتور **حسين عليّ الفتليّ** أنَّ ابن جنّي ربط القياس بواقع الاستعمال اللغويّ ربطًا وثيقًا، أي بالواقع الموضوعيّ، ويرى أنَّ خير ما يعزز ذلك هو استنتاكره اشتقاق قولهم:(رَفَعَ عَقِيرتَه) من (عَقَر) إذا رفع صوته ، وجعل معنى الصوت في (عقيرته) مأخوذًا من أنَّ أحدهم قطعت رجله ، فرفع رجله المعقورة وصرخ ، فقالوا: "**رفع عقيرته**" (٣٩).

أنواع القياس عند ابن جنّي:

ذكر الدكتور **مصطفى حامد مصطفى** أنواع القياس عند ابن جنّي، ولا بدَّ من الاشارة هنا إلى أنَّ ابن جنّي لم يذكر أنواع القياس، إلّا أنَّها يُهتدى إليها بالنظر في كتاب (الخصائص) وهي كما يأتي:

١. حمل الفرع على الأصل:

ومن أمثلته قياس الجمع على المفرد، إعلالًا وتصحيحًا، وذلك كقولهم : (قِيَم) ، و(دِيَم) في : (قِمَة) ، و(دِيمة) ، و(زِوَجة) ، و(ثِوَرة) في :(زَوْج) ، و(ثَوْر) فقد أعلّت الواو في الجمع، قياسًا على إعلالها في المفرد، فإذا صحّت عين المفرد صحّت عين الجمع قياسًاعليه [٤٠].

٢. حمل الأصل على الفرع:

عقد ابن جنّي في كتابه (الخصائص) بابًا (في غلبة الفروع على الأصول) قال فيه :" **هذا فصل من فصول العربيَّة طريف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب. ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلَّا والغرض فيه المبالغة**"[٤١]. ومن الأمثلة التي ذكرها عند ابن جنّي عدم إضافة (اسم الفاعل) إلى (فاعله) قياسًا على عدم إضافته إلى (فاعله) المضمر؛ إذ إنَّ الأصل في (اسم الفاعل) عدم إضافته إلى (فاعله) مضمرًا كان أو مضهرًا، إلّا إذا كان غير متعدٍّ، وقصد بثبوت معناه، فإنَّه يعامل معاملة الصفة المشبهة، وتُسوّغ إضافته إلى مرفوعه [٤٢] .

٣. الحمل على النظير:

يرى أنَّ ابن جنّي كان يستأنس به مع وجود الدليل، أمّا إذا فقد الدليل، فيجب الاعتماد عليه، وذكر من أمثلة ذلك ما جاء في (الخصائص):"**فإن ضام الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك؛ وهذا كنونِ عَنْتَر. فالدليل يقضي بكونها أصلا، لأنها مقابِلة لعين جعفر، والمثال أيضا معك وهو(فَعْلَل) وكذلك القول على بابه. فاعرف ذلك وقِسْ**"[٤٣].

٤. الحمل على النقيض:

وذكر من أمثلة ذلك عند ابن جنّي اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة، وذلك نحو: (رجلٌ خصمٌ)، و(امرأة خصمٌ)، و(رجلٌ عدلٌ)، و(امرأةٌ عدلٌ)، و(رجلٌ ضيفٌ)، و(امرأة ضيفٌ) ، ومن ذلك أيضًا إجراء (كم) مجرى (ربّ)، وإجراء بعض الأبنية مجرى

نقيضها في المعنى عند العرب، من ذلك قولهم :(طويل) فجاءوا به على وزن قصير، وكذلك قائم وقاعد، ونهض وجلس، وخفيف وثقيل (٤٤).

يتبيّن ممّا وثّقه الدارسون العراقيّون في مسألة القياس عند ابن جنّي أنَّ جميعهم كان يحاول أن يظهر لنا أنَّ ابن جنّي هو ذلك العالم المتزن المعتدل الذي توسّع في القياس وفتح فيه آفاقًا جديدة، محرّرًا فيه اللغة العربيّة من القيود الصارمة الناشئة بفعل السماع غير المستوفي لكلام العرب، وأنَّه ربط القياس والأحكام التي يصدرها بواقع الاستعمال اللغويّ، وأنَّ خير دليل على توسّعه في القياس هو كتاب (المحتسب) و(الفسر)، اللذين فتح فيهما أفاقًا جديد في القياس كانت محطَّ أنظار كلّ من جاء بعده.

غير أنَّ ما يؤخذ عليهم في هذا الجانب أنَّهم أتبعوا اللاحق بالسابق و اكتفوا بنقل آراء ابن جنّي في القياس من دون محاولة مناقشتها ، ولا سيَّما الضرب الثاني من التقسيمات الأربعة لأضرب الكلام الذي قال عنه ابن جنّي :" **فإن كان الشيء شاذًّا في السماع مطّردا في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العرب من ذلك، وجَرَيت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وَذَر، وَوَدع لأنهم لم يقولوهما ولا عرو [عليك] أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وَزَن وَوَعد لو لم تسمعهما**"(٤٥). فأمّا قول أبي الأسود(٤٦):

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ

فجعله ابن جنّي من الشاذّ، وكذلك قراءة عُرْوَة بن الزبير لقوله تعالى: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ**﴾ [الضحى:٣] ، ﴿**مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ**﴾ بالتخفيف (٤٧).

إذ ردَّ الدكتور **سعيد الأفغانيّ** زعم ابن جنّي هذا بقوله :"**وهم في أقولهم هذه متهافتون خارجون على أصولهم التي أصّلوها هم أنفسهم**"(٤٨). ومن هذه الأصول التي يرى أنَّ ابن جنّي خرج عنها:

١ـ أنَّ المتَّفق عليه عند اللغويّين والنحويّين أنَّه لم يصل إلينا ممّا قالته العرب إلّا أقلّه، ولو جاءنا وافرًا ، لجاءنا علم كثير(٤٩)، وأنّ اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح ممّا في غيره (٥٠).

٢ـ أنَّ الكلمة قد استعملها أبو الأسود الدؤليّ في البيت السابق ، كما وردّت في قول الشاعر (٥١):

وَدَعْنَا آلَ عَمْرو بنِ عامِرٍ فَرَائِسَ أَطْرَافِ المُثَقَّفَةِ السُّمْرِ

والعلماء يثبتون استعمال (الكلمة) بشاهد واحد إذا لم تخالف القياس، وكلمة (ودع) على ما يراه ابن جنّي من المطّرد في القياس، أمّا قوله :"**شاذّ في الاستعمال**" [٥٢]، فيحبطه اعتراف النحويّون بضالّة ما وصل إلينا من كلام العرب ، وإنَّ أحكام العرب عامّة مبنيّة على الاستقراء الناقص [٥٣].

٣ـ أنَّ قراءة ﴿**مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ**﴾ بالتخفيف فقد قرأها عروة بن الزبير، وابن هشام ، وأبو حيوة ، وأبو بحرية ، وابن أبي علبة، ومقاتل، ويزيد النحويّ، ومجاهد، وأبو البهرسم، وابن عبّاس وغيرهم [٥٤]، ويرى الدكتور **سعيد الأفغانيّ** أنَّ الغريب في ذلك أنَّ ابن جنّي نصّ على أنَّها قراءة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) [٥٥].

يبدو أنَّ الأدلّة التي قدّمها الدكتور **سعيد الأفغانيّ** في الردّ على ما ذهب إليه ابن جنّي في استغناء العرب بـ(ترك) عن الماضي من (يدع) أدلّة مقبولة ، وأنّها تدلّ على اضطراب ابن جنّي وخروجه عن بعض أصوله، بينما غفل الدارسون العراقيّون عن هذا الاضطراب باستثناء الدكتور **حسام سعيد النعيميّ** الذي أشار إليه من دون مناقشته مكتفيًا بردّه إلى إلى زيادات النساخ [٥٦].

الخاتمة :

خلص البحث إلى عدد من النتائج الآتية:

١ـ خالف ابن جنّي ما سار عليه معظم النحويّون البصريّون في قياسه على القليل الوراد عن العرب، وأنَّه قسّم المفرد الذي يصحّ قبوله على ثلاثة أقسام.

٢. ربط ابن جنّي القياس بواقع الاستعمال اللغويّ من خلال نظرية الاشتقاق.

٣ـ استطاع الدارس العراقيّ أن يظهر لنا أنَّ القياس عند ابن جنّي بات معيارًا لتوسيع الأخذ باللغة المخالفة وأعطاء أهمّيّة وقيمة كبيرة للفرد وصلاحياته في التطوير والتغيير.

الهوامش:

(١) العين، الفراهيدي ١٨٩/٥ (قيس).

(٢) الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباريّ: ٤٥، ٤٦.

(٣) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ٩.

(٤) إنبـاه الـرواة علـى أنبـاه النحـاة: ٢٦٧/٢، وينظـر : الأصـول دراسـة إبسـتيمووجية للفكـر اللغـويّ عنـد العـرب ، تمام حسّان ١١.

(٥) ينظر: في أصول النحو، ٧٨،٧٩.

(٦) ينظر : في النحو العربيّ نقد وتوجيه ، مهدي المخزوميّ ٢٠.

(٧) ينظر: أصول النّحو العربيّ، بكرى عبد الكريم ٨١.

(٨) لمع الأدلّة: ٩٩.

(٩) المصدر نفسه: ٩٥، وينظر :التكملة ، أبو عليّ الفارسيّ٣، والاقتراح ٧٩.

(١٠) لمع الأدلة :٩٥ ، وينظر: الاقتراح ٨٠.

(١١) ينظر: القياس في النحو العربيّ ١٥.

(١٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء، ابن سلام ١٤/١، والقياس في النحو العربيّ١٨ .

(١٣) ينظر: القياس في النحو العربيّ١٩.

(١٤) ينظر: لمع الأدلّة ٩٣، والاقتراح ٨٥ ، وفي أصول النحو ١٠٨.

(١٥) ينظر: لمع الأدلة ١٠٥، و في أصول النّحو ١٠٢، وابن جنّي النّحويّ١٤٩.

(١٦)ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب ١٥٤،١٥٥، وابن جنّي النحويّ ١٤٩.

(١٧) ينظر: القياس في النحو العربيّ ٧٢ .

(١٨) ينظر: في أصول النحو ٩١، والقياس في النحو العربيّ ١٦٥.

(١٩) الخصائص: ٤٢/٢.

(٢٠) ينظر:ابن جنّي النحويّ١٥١،١٥٢.

(٢١) الخصائص ١٨٩/١.

(٢٢) الدراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي: ٤٧.

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه ٤٧.

(٢٤) الخصائص :١١٥/١.

(٢٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو ٢٤٦،٢٤٧، وأصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبيّ ٨٦،٨٧، و الأصول النّحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي١٣٣.

(٢٦) ينظر: الاتّساع في اللّغة عند ابن جنّي١٣٦.

(٢٧) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ في مصنفات ابن جنّي٣٩، ٤٠.

(٢٨) ينظر: ظاهرة الاستعمال في كتاب الخصائص لابن جنّي٩٧.

(٢٩) ينظر: المصدر نفسه ٩٨.

(٣٠) ينظر:أبو عليّ الفارسيّ، عبد الفتّاح شلبي ٢٢٩.

(٣١) ينظر: الأصول النحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي١١١.
(٣٢) ينظر: الأصول النّحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي١١٢ وما بعدها.
(٣٣) ينظر:المصدر نفسه١٢٧.
(٣٤) المصدر نفسه: ١٣٦.
(٣٥) الكتاب: ٨/٤، وينظر:الشاهد وأصول النحو ٢٤٥.
(٣٦) ينظر: الخصائص ١١٥/١.
(٣٧) ينظر: أصول النّحو العربيّ في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبيّ ٨٧.
(٣٨) ينظر: أصول النحو العربيّ، محمّد عيد ٧٥.
(٣٩) الخصائص ٦٦/١، و ينظر: أصول التفكير النّحوي عند ابن جنّي في الخصائص ٥٤٠.
(٤٠) ينظر: الخصائص١١٢/١، والأصول النحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي ١٤٠.
(٤١) الخصائص :٣٠٠/١.
(٤٢) ينظر: الخصائص ٣٠٤/١، و الأصول النّحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي ١٤٥.
(٤٣) الخصائص١:/١٩٨، وينظر: الأصول النّحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي ١٥٧.
(٤٤) ينظر: الخصائص ٢٠٢/٢، والأصول النّحويّة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي١٦٢.
(٤٥) الخصائص:٩٩/١.
(٤٦) ينظر: ديوانه ٣٥٠، والخصائص٩٩/١، والبحر المحيط ، ابن حيّان ٤٩٦/١٠.
(٤٧) ينظر: المحتسب ٣٦٤/٢، الخصائص ٩٩/١.
(٤٨) في أصول النحو ٣٤.
(٤٩) ينظر: طبقات فحول الشعراء٢٥/١.
(٥٠) ينظر: الاقتراح ٣٩.
(٥١) البيت للحافظ بن حجر ينظر: تاج العروس، ٣٠٥/٢٢ (ودع).
(٥٢) الخصائص :٩٧/١.
(٥٣) ينظر: في أصول النّحو ٣٤.
(٥٤) ينظر: معجم القراءات القرآنيّة ، عبد اللطيف الخطيب ٤٧٩/١٠.
(٥٥) ينظر: المحتسب ٣٦٤/٢.
(٥٦) ينظر: الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي ٢٥١.

ثبت المصادر والمراجع :

أوّلًا : الكتب

. القرآن الكريم

. ابن جنّي النحويّ: د.فاضل صالح السامرائيّ ، دار النذير للطباعة والنشر. بغداد، ١٣٨٩هـ. ١٩٦٩م.

ـ أبو عليّ الفارسيّ : د.عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ ، دار المطبوعات الحديثة . جدّة ، ط٣، ١٤٠٩ . ١٩٨٩م.

ـ الإغراب في جدل الأعراب ولُمَع الأدلّة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمّد الأنباريّ ، تح : سعيد الأفغانيّ ، دار الفكر . دمشق ، ط١، ١٣٧٧هـ .١٩٥٧م.

ـ الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب: د. تمّام حسّان، أميرة للطباعة . القاهرة ، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

. أصول النحو العربيّ: د. محمّد عيد ، عالم الكتب ، بيروت . لبنان ، ط٤، ١٤١٠هـ. ١٩٨٩م.

ـ أصول النحو العربيّ في ضوء مذهب ابن مُضاء القرطبيّ: د.بكرى عبد الكريم ، دار الكتب الحديثة . الجزائر ، ط١، ١٩٩٩م.

ـ الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطيّ ت٩١١هـ ، تحـ: عبد الحكيم عطية، دار البيروتيّ . دمشق ، ط٢، ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.

ـ إنباه الرواة على أنباه النّحاة : أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ ت ٦٤٦هـ ، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ . القاهرة ، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٢م.

ـ البحر المحيط في التفسير: محمّد بن يوسف أبو حيّان الأندلسيّ ت ٧٤٥ هـ، تحـ : صدقي محمّد جميل ، دار الفكر . بيروت، ١٤٢٠ هـ .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي ت ١٢٠٥هـ ، تحـ: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٥هـ. ١٩٦٥م.

ـ التكملة : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ ت ٣٧٧هـ ، تـح: حسن شادي فرهود ، جامعة الرياض ، ط١، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

ـ الدراسات اللهجيّة والوصوتيّة عند ابن جنّي : د.حسام سعيد النعيميّ ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام . الجمهوريّة العرقيّة ، ١٩٨٠م.

ـ ديوان أبي الأسود الدؤليّ: أبو سعيد الحسن السكريّ ت ٢٩٠ هـ ، تحـ : محمّد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت . لبنان ، ط٢، ١٩٩٨م– ١٤١٨ هـ .

ـ الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د.خديجة الحديثيّ ، مطبوعات جامعة الكويت ،١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م.

. طبقات فحول الشّعراء : محمّد بن سلام الجمحيّ ت ٢٣٢هـ ، تحـ:محمود محمّد شاكر، دار المدني . جدة.

ـ العين : الخليل بن أحمد الفراهيديّ ت١٧٥هـ ، تحـ: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال .

.في أصول النّحو : سعيد الأفغانيّ ، المكتب الإسلاميّ ، بيروت ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
ـ في النّحو العربيّ نقد وتوجيه : د. مهدي المخزوميّ، دار الرائد العربيّ . بيروت . لبنان ، ط٢، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.
. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : د.سعيد جاسم الزبيديّ ، دار الشروق . عمان ، ط١، ١٩٩٧م.
ـ كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ت ١٨٠هـ ، تحـ: عبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجيّ . القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.
ـ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإضاح عنها : أبو الفتح عثمان ابن جنّي ، تحـ: د.عليّ النجدي ناصف ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر ، ط٢، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
. معجم القراءات القرآنيّة : د. عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ، ط١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م.
. من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، ط٢، ١٩٦٦م.

ثانيًا :الرسائل والأطاريح

ـ الاتّساع في اللّغة عند ابن جنّي : حسن سلمان حسين ، أطروحة دكتواره ، كلية الآداب . جامعة الموصل ، ١٩٩٥م.
ـ الأصول النّحويّة عند أبي علي الفارسيّ وابن جنّي : مصطفى حامد مصطفى ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . (الجامعة الأسلاميّة) بغداد ، ٢٠١٠م.
ـ ظاهرة الاستعمال في كتاب الخصائص لابن جنّي ت٣٩٢هـ ، ماجد جميل كاظم غيلان الزهيريّ ، أطروحة دكتوراه، كلية التّربية . جامعة البصرة ، ٢٠٠٩م.

ثالثًا: البحوث

ـ أصول التفكير النّحويّ عند ابن جنّي ت٣٩٢هـ في كتابه الخصائص: د. حسين عليّ حسين الفتليّ ، مجلّة كلية التّربيّة الاساسيّة . جامعة بابل ،العدد: ١٤، ٢٠١٣م.